

الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية

المحتويات:

1. الشروط والأحكام العامة لكافة أنواع الحسابات
2. الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الجارية
3. الشروط والأحكام العامة لحسابات المضاربة الاستثمارية
 - 3.1. الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري
 - 3.2. الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري اليومى
 - 3.3. الشروط والأحكام الخاصة بالحساب الاستثماري "بيزيد"
 - 3.4. الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "فيوجن"
 - 3.5. الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "الحصاد".
 - 3.6. الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "مكافأتك".
4. الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار
 - 4.1. الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد اليومى والشهري على أساس الوكالة بالاستثمار
 - 4.2. الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار
 - 4.3. الشروط والأحكام الخاصة بالشهادات الادخارية على أساس الوكالة بالاستثمار
 - 4.4. الشرط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية والشهادات الادخارية مدفوعة العائد مقدماً (تحت الحساب) على أساس الوكالة بالاستثمار
5. الشروط والأحكام الخاصة باستخدام وإصدار بطاقة الخصم المباشر
6. شروط وأحكام خاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية
7. شروط وأحكام خاصة بالتحويلات المصرفية وتعليمات الدفع
8. الشروط والأحكام الخاصة بالهاتف الالكتروني
9. شروط وأحكام المحفظة الالكترونية
10. شروط وأحكام خدمة التعليمات بالفاكس والبريد الإلكتروني
11. أحكام عامة

1. الشروط والأحكام العامة لكافحة أنواع الحسابات

تسري الشروط والأحكام التالية على جميع أنواع الحسابات إضافة إلى الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع الحسابات المدرجة في الفقرة الخاصة بها وغيرها من الشروط والأحكام المقررة لأية خدمات أخرى:

1- تكون إدارة الحساب لصاحبه (العميل) أو ممثله أو نائبه القانونى أو وكيله؛ ولا يعتد في مواجهة البنك بزوال صفة من يدير الحساب ما لم يتسلم البنك إخطارا كتابيا بذلك.

2- يوكل العميل البنك في تحصيل قيمة الأوراق التجارية وغيرها من العمليات المصرفية مع قيد صافيتها في حسابه وفقا للنظم المعمول بها لدى البنك.

3- يُعفى البنك من أي مسؤولية قد تنشأ من عدم اتخاذ إجراءات البروتست أو عدم الدفع أو عن التأخير في إجرائهما كما أنه معفى من المسؤولية عن عدم اتخاذ إجراءات قضائية بعوج تلك الأوراق التجارية المرتدة بدون دفع سواء كانت شيكات أو كمبيالات، وأيا كانت طبيعة التظاهر كما أنه يعفى من المسؤولية عن ضياع أو فقد هذه الأوراق التجارية حال تحصيلها في الخارج عن طريق مراسلى البنك.

4- عند تقديم أوراق تجارية لتحصيل قيمتها، سواء كانت مظهراً للبنك بالتوكيل أو التأمين، أو لنقل الملكية؛ لا يعتد في إثبات هذا التقديم للبنك إلا بحافظة إيداع معهورة بخاتم البنك وتوقيع الموظف المختص.

5- حسب ما هو متفق عليه مع البنك أنه لا يجوز إثبات عكس الثابت في أوراق البنك ومستنداته إلا بالكتابة وفي جميع الحالات فإن دليل الإثبات المقبول في مواجهة البنك هو الدليل الكتابي فقط.

6- يحق للبنك الاستعانة بأى شركه متخصصة فى نقل وتسليم الطروdes البريدية والخطابات المسجلة أو أى من وسائل الإعلان؛ بحيث تتولى تسليم أى مراسلات مرسله الى العميل من قبل البنك ودون أى مسؤوليه على البنك من وراء ذلك ولا يعتبر ذلك خرقا للسرية.

7- يرفض العميل البنك في أن يخصم تلقائياً على حساباته؛ كافة العمولات الخاصة بنوع الخدمة المقدمة وفقاً لطلب العميل المستحقة عليه طبقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة الخاصة بنوع الخدمة المقدمة وفقاً لطلب العميل.

8- يرفض العميل البنك في أن يخصم من حسابه(ا) / حساباته(ا) أية مبالغ تكون قد أضيفت إليه(ا) بطريقة الخطأ؛ على أن يتم اخطاره (ا) بذلك عن طريق كشف الحساب المرسل له والذي يعتبر نافذاً قبل العميل وإقرار منه بصحة المعاملة.

9- تعتبر جميع حسابات العميل لدى البنك أو فروعه حالياً أو مستقبلاً ضامنة بعضها البعض بغض النظر عن طبيعتها أو مسمياتها.

10 - تكون دفاتر البنك وقيوده حجة قاطعة في إثبات ما للعميل وما عليه في تعامله(ا) مع البنك؛ ولا يحق للعميل الاعتراض على صحتها بأى وجه من الوجوه ما لم يثبت العميل عكس ذلك.

11- يقر العميل فيما يتعلق بالحساب المفتوح باسمه _ بأنه هو / هي المستفيد(ة) منه كما يقر الشركاء في الحساب المشترك بأنهم هم المستفيدين منه وأما فيما يتعلق بالحساب المفتوح نيابة عن آخرين فيقر فاتح الحساب بأن المستفيد منه هو المذكور اسمه في طلب فتح الحساب وإن نياته عن هذا المستفيد صحيحة ومطابقة للحقيقة وسارية المفعول.

12 - يفوض العميل بموجب هذا، البنك تفويضاً غير قابل للإلغاء أو الرجوع في تبادل كافة المعلومات عنه وعن حساباته، وبياناته الشخصية مع البنك والجهات المشاركة في نظام تجميع البيانات والمعلومات المقرر بموجب القانون ونظام مركزية المخاطر وكذلك كافة شركاته الشقيقة أو التابعة والشركة (ات) الأم، أو أي جهة أو شركة مختصة يختارها البنك وفقاً لتقديره الخاص، داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، كما يفوض العميل أيضاً البنك في الحصول من أي جهة حكومية أو غير حكومية على عنوان كلاً من سكنه وعمله وما قد يطرأ عليهما من تغيير، ويصرح للبنك بتزويد تلك الجهات الأخرى ذات العلاقة بذلك المعلومات وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك أو الجهات المشار إليها.

13 - في حالة وجود حجز على الحساب المتاح أعلى من مبلغ الدين الذي تم الحجز على الحساب من أجله، يفوض العميل البنك بان يجنب من الحساب مبلغ يعادل هذا الدين والمعاريف ويخصمه للوفاء بالدين المحتجز بالحساب بعد استيفاء الحاجز كافة الاجراءات القانونية.

14- يقر العميل بمسؤوليته التامة وعلمه بالنتائج التي قد تترتب عليه قبل الآخرين فيما يخص كافة عمليات الإيداع التي تقييد في حسابه من قبل أي شخص أو جهة مالم يتم رفضها من قبله خلال ثلاثة أيام من تاريخ كشف الحساب الذي تضمن هذا القيد أو علمه بالإيداع بأية طريقة أخرى.

15-يعتبر بنموذج توقيع العميل لدى البنك في سائر معاملاته بكافة حساباته المفتوحة حالياً أو التي تفتح مستقبلاً لدى البنك شاملة حساباته الفرعية والإضافية وبما فيها كذلك أي حساب يتم فتحه في أي وقت من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية؛ وذلك ما لم يتسلم البنك من العميل قبل فتح أي من تلك الحسابات تعليمات خطية مغایرة تكون مقبولة لدى البنك وفقاً للنظم المطبقة لديه ويقر العميل بأن أية حسابات فرعية وإضافية يتم فتحها في أي وقت بما فيها أي حساب يتم فتحه من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، تسرى عليها الشروط والاد�ام الحالية المنظمة للحسابات وما قد يطرأ عليها من تعديلات.

16 - يحق للبنك إغلاق الحساب في أي وقت وذلك بعد إخطار العميل كتابياً أو برسائل نصية بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك ويلتزم العميل بمجرد إخطاره بذلك بأن يسلم البنك جهاز رمز الأمان (إن وجد) ودفاتر الشيكات وكذلك بطاقات الائتمان والسحب الآلي وغيرها كما يلتزم بسداد الرصيد المدين.

17 - يكون عنوان العميل المثبت في طلب فتح الحساب ونعاذه البنك هو العنوان المختار لأية مراسلات أو إعلانات توجه إليه من البنك ما لم يتسلّم البنك إخطار كتابياً من العميل بعنوان آخر كما يلتزم العميل بتحديث بياناته طرف البنك في حالة حدوث أي تغيير في البيانات وفقاً لدورية تحديث البيانات ولوائح البنك ويتحمل العميل المسؤولية كاملة في حالة عدم قيامه بتحديث البيانات ودون أدنى مسؤولية على البنك.

الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الراكدة

18 - من المتفق عليه اعتبار الحساب راكد في حال عدم قيام العميل أو الطرف المفوض بتحريكه بأى عملية سحب، أو ايداع، أو تحويل أو استعلام الكترونی أو موافق عن الرصيد لمدة عام بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الهاتف المحمول، وعما من بالنسبة لحسابات التوفير، ولا تعتبر المعاملات التي يقوم بها البنك على حسابات العملاء، مثل خصم الرسوم أو اضافة العوائد من المعاملات التي يتم بمحاجها تنشيط الحساب، وفي هذه الحالة يتم فرض رسوم على مثل هذه الحسابات وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة لدى البنك

-**الحسابات الراكدة:** هي كافة حسابات العملاء التي تكون راكدة لدى البنك
-**الحساب النشط:** هو الحساب الذي تم اجراء معاملة واحدة عليه على الأقل خلال عام بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الهاتف المحمول وعما من بالنسبة لحسابات التوفير (سحب أو ايداع أو تحويل أو استعلام الكترونی أو موافق عن الرصيد).

-**حساب المحفظة الإلكترونية المفعّل:** الحساب الذي قام العميل بإجراء معاملة مالية واحدة عليه (سحب أو ايداع أو تحويل متضمن عمليات الخصم الأخرى من الحساب وبما لا يشمل عمليات الاستعلام عن الرصيد أو تغيير الرقم السري) على الأقل خلال ٩٠ يوم وذلك من خلال فروع البنك ومقدمي الخدمة التابعين لهم أو القنوات الالكترونية المتاحة.

-في حالة وجود حسابات أخرى نشطة للعميل ، يسمح له(ا) بتنشيط حساباته الراكدة باستخدام أيها من وسائل الاتصال بالبنك (على سبيل المثال لا الحصر: عن طريق الفروع أو مراكز الاتصال أو الانترنت البنكي ، أو ماكينات الصراف الآلي ، أو قنوات الاتصال الالكترونية الأخرى) وذلك بعد التأكد من هوية العميل.

-فى حالة اعتبار العميل راكدا (كل حساباته راكدة) يتبعن على العميل قيامه بالاتى كحد أدنى لتنشيط حساباته خلال أيا من وسائل اتصال البنك وفقا لسياسته:

أ- مصادقة على رصيد الحسابات

ب- كتابة طلب لإعادة تنشيط الحسابات.

لا يتم فرض رسوم على إعادة تنشيط الحسابات او إغلاقها.

-يحق للبنك غلق الحساب فى حالة مرور عام على انخفاض رصيده الى صفر وعدم قيام العميل بإعادة التنشيط.

-يتم اخطار العميل باى من قنوات الاتصال المتاحة شهريا لمدة ٣ شهور قبل اعتبار حساباته راكدة. ويختظر كذلك قبل وبعد ادراج حساباته ضمن الحسابات الراكدة باى من قنوات الاتصال المتاحة بالمصروفات الناتجة عن ذلك وكذا اجراءات التنشيط.

-يتم صرف أية شيكات مسدوبة وتنفيذ أية تعليمات مستديمة على الحسابات الراكدة ، ولا يعتبر ذلك إعادة تنشيط للحسابات ويختظر العميل بعد الصرف باى من وسائل الاتصال المتاحة.

-لا يتم خصم أية رسوم أو مصاريف على الحسابات الراكدة حال انخفاض رصيد الحساب الى صفر ولا يتم كشف الحساب بأى مصاريف أو عمولات.

-يستمر حساب العوائد المستحقة للعميل على الحسابات الاستثمارية ، واضافتها وفقا لنوع الحساب ودورية حساب العائد.

-التمويلات بكافة أنواعها شاملة البطاقات المغطاة والبطاقات المدفوعة مقدما والأوعية الاستثمارية (الودائع والشهادات) مستثنية من حالة الركود.

19 - وكلت بمقتضى الطلبات المقدمة بنك بيت التمويل الكويتي (مصر) شركة مساهمة مصرية فى تحصيل قيمة الكوبونات والشيكات والأوراق التجارية وأضعمن سلامتها وصحة التوثيقـات المدونة عليها ويوكـل / توكل العـميل(ة) كذلك البنك فى شراء و/ أو بيع الأوراق المالية والمستندات والبضائع وفتح الاعتمـادات وغير ذلك من العمـليـات المـصرـفـية على أن تـقـيدـ في حـسـابـ العـمـيلـ الجـارـىـ طـرـفـ البنـكـ.

20 - يحق للبنك فى حالة وجود رصيد مدين مستحق له فى دمه العميل؛ مع وجود أرصـدـهـ دائـنةـ بـحسـابـ العـمـيلـ بـعـملـاتـ آخـرىـ أجـنبـيهـ؛ يـحقـ للـبنـكـ تحـوـيلـ هـذـهـ الأـرـصـدـةـ الدـائـنـةـ إـلـىـ الـعـمـلـةـ الـمـصـرـيـةـ؛ أـوـ إـلـىـ عـملـةـ الـمـديـونـيـةـ الـمـسـتـحـقـةـ بـسـعـرـ صـرـفـ هـذـهـ الـعـمـلـاتـ فـىـ الـبـنـكـ يـوـمـ التـحـوـيلـ؛ وـاسـتـخدـامـ حـصـيلـةـ التـحـوـيلـ فـىـ سـدـادـ الـمـديـونـيـةـ الـمـسـتـحـقـةـ للـبـنـكـ فـىـ دـمـةـ العـمـيلـ.

2. الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الجارية

1. لا يعد الحساب جاريًّا إلا إذا توفرت فيه الشروط المقررة قانونًا، فإذا كان الحساب جاريًّا فإن الرصيد الدائني في الحساب الجاري هو قرض حسن حال لا يستحق أية أرباح ولا يتحمل أية خسارة، ويلتزم البنك بدفع كامل الرصيد الدائني عند طلبه ويجوز للبنك استثمار أرصدة تلك الحسابات أو جزء منها على أن تعود نتائج استثمار تلك الأموال إلى مساهمي البنك.
2. تتم سحبوبات العميل من الحساب بموجب الشيكات المعتمدة لدى البنك والمسلمة للعميل أو بموجب أي مستند صرف آخر مستوف للشروط القانونية ومقبول لدى البنك، كما يتم السحب بموجب بطاقة السحب الآلي أو بطاقة الائتمان وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بها، أو بأى وسيلة أخرى يخترع البنك بها العميل.
3. يلتزم العميل بالمحافظة على دفتر الشيكات المسلم إليه. وعليه إخطار البنك عند فقدانه أو فقد أحد شيكاته، ويكون العميل وحده مسؤولاً عن كافة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على وجود دفتر الشيكات أو أحد شيكاته لدى أحد تابعيه أو الغير، دون أدنى مسؤولية على البنك.
4. يقر العميل بأن استعماله للشيكات استعمالاً شخصياً قاصراً عليه وحده.
5. للبنك أن يمتنع عن صرف أية شيكات مسحبوبة مقابل إيداع شيكات تحت التحصيل ما لم تكن تلك الشيكات قد تم تحصيلها فعلاً وقيمتها بحسب العميل لدى البنك.
6. يكون السحب من الحساب الجاري دائناً في حدود الرصيد الدائني ويكون العميل مسؤولاً شخصياً عن سحب مبالغ تتجاوز مبلغ الرصيد للدائن في الحساب ويلتزم العميل بأن يسدد للبنك لدى أول طلب منه مبلغ الرصيد المدين.
7. إن قيد المدفوعات في أي حساب بما فيما الحساب الجاري لا يسقط ما للأطراف من دعاوى بشأن العقود والمعاملات التي ترتب عليها هذه المدفوعات.
8. يحق للعميل في حالة توافر أي سبب قانوني يجيز له، طلب وقف صرف أي شيكات أو أوراق تجارية أو أوامر دفع صادرة منه، ويكون عليه أن يتقدم للبنك بطلب كتابي بذلك مديلاً بتوقيعه المعتمد بالبنك. ويكون التزام البنك بوقف صرف تلك الشيكات أو الأوراق الأخرى مشروطاً بعدم صرف تلك الشيكات أو الأوراق فعلياً قبل تقديم العميل لطلبه.
9. يقوم البنك بتجنيد مقابل وفاء الشيكات التي يطلب العميل إيقاف صرفها أو التي يخترع البنك بفقدتها ويحق للبنك تجميد تلك المبالغ لحين التوصل إلى تسوية رضائية أو صدور حكم نهائي في هذا الشأن. ولا يحق للعميل - قبل ذلك - المطالبة بسحب تلك المبالغ ويكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الآثار المترتبة عن طلب وقف الصرف ومدى اتفاقه مع صحيح القانون
10. تكون الحسابات غير محددة المدة مالم يتفق على خلاف ذلك ويحق للبنك إغلاق الحساب في أي وقت بعد إخطار العميل ودون الحاجة إلى إبداء أسباب ويلتزم العميل بسحب أي أموال له قد تكون مودعة بالحساب قبل التاريخ الذي حددته البنك لإغلاق الحساب والذي أخطر به العميل، وإنما للبنك

الحق في إيداع تلك الأموال خزينة المحكمة أو إرسال شيك مصرفى بقيمتها باسم العميل على محل إقامته المعلوم لدى البنك أو الاحتفاظ بها بحساب خاص طرفه. كما يحق للعميل إغلاق الحساب بشرط إخطار البنك بذلك قبل التاريخ المعين للإغلاق بخمسة عشر يوما على الأقل وبشرط سداد أية مبالغ تكون مستحقة عليه للبنك، كما يحق للبنك رفض أي إيداعات جديدة لإضافتها للحساب.

3. الشروط والأحكام العامة لحسابات المضاربة الاستثمارية

1. يفوض العميل بصفته مالكا للأموال «رب المال» البنك الذي قد قبل ذلك بصفته مضاربا «المضارب» باستثمار أموال العميل المودعة في حساب المضاربة «رأس مال المضاربة» استثماراً مطلقاً في وعاء المضاربة العام بالطريقة التي يراها المضارب مناسبة وفق خياراته المطلق ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أدن رب المال للمضارب (البنك) بخلط رأس مال المضاربة بأمواله من حقوق الملكية وأرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الحسابات الأخرى التي تأخذ حكم الحسابات الجارية وغيرها مما قد يكون موكلًا باستثماره، حيث تنشأ علاقة مشاركة بين هذه الأموال ورأس مال وعاء المضاربة، ويضمن البنك (المضارب) أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقسيط الجسيم أو مخالفة شروط العقد.
2. يخول أصحاب حسابات المضاربة البنك بأن يحتفظ (عند اللزوم) بجزء من أرباح وعاء المضاربة تخصيصاً من حصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح بهدف تكوين "احتياطي معدل الأرباح"، وذلك بما لا يجاوز نسبة مئوية معينة من تلك الأرباح، وهي النسبة المطبقة والمعلنة لدى البنك (إن وجدت) وبناء على اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لها، وذلك بغرض المحافظة على استقرار واستمرار توزيع الأرباح على أصحاب حسابات المضاربة الاستثمارية لحفظ على مستوى معين من عائد الاستثمار لهم.

3.1 الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري

1. يفوض العميل (رب المال) البنك (المضارب) في استثمار رصيد الحساب على أساس المضاربة الشرعية ويحق للعميل نسبة من الربح المحقق تقدر بحسب نسبة مشاركته في الاستثمار.
2. حصة الشريك المضارب من الربح ونسبة الأموال المستثمرة من أصل رصيد الحساب طبقاً للمعلن عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.
3. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح موضح بلائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك الموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك.
4. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات

5. العائد المتوقع هو الربح الذى يعلن البنك عن توقع تحققه بحسب نتائج أعماله فى وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لفتح الحساب، لا يستحق العميل أى ربح عن رصيد الحساب.

6. يتم احتساب الربح على أساس الحد الأدنى للرصيد خلال الشهر، علماً بأنه لا يتم احتساب أى عوائد على شهر الإيداع وشهر السحب.

3.2 الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري اليومي

1. يفوض العميل (رب المال) البنك (المضارب) في استثمار رصيد الحساب على أساس المضاربة الشرعية ويحق للعميل نسبة من الربح المحقق تقدر بحسب نسبة مشاركته في الاستثمار

2. حصة الشريك المضارب من الأرباح، وكذلك نسبة الأموال المستثمرة من إجمالي رصيد الحساب، طبقاً للمعلن عنه على الموقع الإلكتروني للبنك

3. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح موضح بلائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك.

4. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات

5. العائد المتوقع هو الربح الذى يعلن البنك عن توقع تحققه بحسب نتائج أعماله وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لفتح الحساب، لا يستحق العميل أى ربح عن رصيد الحساب.

6. يتم احتساب الربح على أساس رصيد الإقفال اليومي لرصيد الحساب

3.3 الشروط والأحكام الخاصة بالحساب الاستثماري "بيزيد"

1. يفوض العميل (رب المال) البنك (المضارب) في استثمار رصيد الحساب والذى يحتوى على شرائح متعددة بأوزان نسبية مختلفة طبقاً للحد الأدنى لكل شريحة على أساس المضاربة الشرعية ويحق للعميل نسبة من الربح المتحقق تقدر بحسب نسبة مشاركته في الاستثمار

2. حصة الشريك المضارب من الربح ونسبة الأموال المستثمرة من أصل رصيد الحساب طبقاً للمعلن عنه على الموقع الإلكتروني للبنك

3. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح موضح بلائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك.

4. الحساب متاح بالجنيه المصري فقط

5. يتم احتساب العائد على الإيداعات والتحويلات اعتباراً من يوم العمل التالي لتاريخ الإيداع أو التحويل

6. يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات

7. العائد المتوقع هو الربح الذى يعلن البنك عن توقع تحققه بحسب نتائج أعماله وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لاحتساب الربح، لا يستحق العميل أى ربح عن رصيد الحساب.
8. يتم احتساب الربح على أساس رصيد الإقفال اليومى لرصيد الحساب ويضاف يومياً

3.4 الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "فيوجن"

1. يفوض العميل (رب المال) البنك (المضارب) فى استثمار رصيد الحساب والذى يحتوى على شرائح متعددة بأوزان نسبية مختلفة طبقاً للحد الأدنى لكل شريحة على أساس المضاربة الشرعية ويحق للعميل نسبة من الربح المحقق تقدر بحسب نسبة مشاركته فى الاستثمار
2. حصة الشريك المضارب من الربح ونسبة الأموال المستثمرة من أصل رصيد الحساب طبقاً للمعلن عنه على الموقع الإلكتروني للبنك
3. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح موضح بلائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك.
4. لا يخول الحساب للعميل الحق فى طلب إصدار دفاتر الشيكات
5. العائد المتوقع هو الربح الذى يعلن البنك عن توقع تتحققه بحسب نتائج أعماله وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لاحتساب الربح، وبالتالي لا يستحق العميل أى ربح عن رصيد الحساب.
6. يتم احتساب الربح على أساس الحد الأدنى للرصيد خلال الشهر. علماً بأنه لا يتم احتساب أي عوائد على شهر الإيداع وشهر السحب.

3.5 الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "الحصاد"

1. يفوض العميل (رب المال) البنك (المضارب) فى استثمار رصيد الحساب ويحق للعميل الحصول على نسبة من الأرباح المتوقعة بحسب متوسط رصيد الحساب الشهري.
2. يتم احتساب الأرباح بناءً على أقل رصيد متوفّر خلال الشهر، يحتوى الحساب على شرائح متعددة بأوزان نسبية مختلفة، ويُحدد الحد الأدنى لاحتساب الربح لكل شريحة وفقاً للسياسة المعتمدة من البنك. علماً بأنه لا يتم احتساب أي عوائد على شهر الإيداع وشهر السحب.
3. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح كما هو موضح في لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.
4. للتأهل للسحبات، يجب الحفاظ على متوسط رصيد لا يقل عن 50,000 جنيه مصرى. كلما زادت مدة الاحتفاظ بالرصيد، زادت فرص العميل في السحب.
5. فرص السحب والجوائز
 - فرصة واحدة لكل 50,000 جنيه في السحب الأسبوعي

- فرصة لـ 50,000 جنيه في السحب الشهري
- 3 فرص لـ 50,000 جنيه في السحب ربع السنوي
- 4 فرص لـ 50,000 جنيه في السحب السنوي الحد الأقصى للفرص هو 3,000 فرصة لكل عميل في كل سحب. يتم احتساب الفرص بناءً على متوسط الرصيد للفترة السابقة، بشرط توافر رصيد لا يقل عن 50,000 جنيه في يوم السحب.
- 6. تُودع جميع الجوائز النقدية مباشرةً في حساب العميل لدى البنك، ولا يجوز تحويلها أو صرفها نقداً خارج الحساب.
- 7. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات.
- 8. الربح المتوقع هو نسبة العائد التي يعلن عنها البنك بناءً على نتائج أعماله وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لاحتساب الأرباح، لا يستحق عنه أي أرباح.

3.6 الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير الاستثماري "مكافآتى"

- 1. يفوض العميل (رب العال) البنك (المضارب) في استثمار رصيد الحساب الذي يحتوى على شرائح متعددة بأوزان نسبية مختلفة طبقاً للحد الأدنى لكل شريحة على أساس المضاربة الشرعية ويتحقق للعميل نسبة من الربح المحقق تقدر بحسب نسبة مشاركته في الاستثمار.
- 2. الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح موضح بلائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك.
- 3. لا يخول الحساب للعميل الحق في طلب إصدار دفاتر الشيكات.
- 4. العائد المتوقع هو الربح الذي يعلن البنك عن توقع تتحققه بحسب نتائج أعماله وإذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى لاحتساب الربح لا يستحق العميل أي ربح عن رصيد الحساب.
- 5. يتم احتساب الربح على أساس الحد الأدنى للرصيد خلال الشهر، علماً بأنه لا يتم احتساب أي عوائد على شهر الإيداع وشهر السحب.
- 6. يتم احتساب الجائزة عند تنفيذ أي إيداع أو تحويل تتم في الحساب في يوم عمل خلال الأيام الخمسة الأولى من كل شهر بقيمة 50,000 جنيه مصرى أو أكثر ، مع العلم أن المعاملات التي تتم في عطلات نهاية الأسبوع أو الإجازات الرسمية أو إذا كان تاريخ حق يوم الإيداع أو التحويل بعد اليوم الخامس غير مؤهلة للحصول على الجائزة.

7. يجب ألا يقل مبلغ الإيداع أو التحويل في الحساب في كل مرة عن ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى حتى يتم احتساب نسبة الجائزة
8. تضاف المكافأة المقدمة في حساب العميل في أول يوم عمل بعد انقضاء الأيام الخمسة الأولى من الشهر
9. يحتفظ البنك بالأموال المودعة التي تم الحصول على الجائزة بموجبها حتى نهاية الشهر نفسه ولا يمكن سحب أي جزء من المبالغ المحتفظ بها حتى انقضاء المدة المذكورة.
10. ما يتم دفعه للعميل من مبالغ نقدية في حسابه كمكافأة هي ارباح مقدمه تحت التسوية

4. الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار

- فيما يلى الشروط والأحكام الخاصة بالوكالة بالاستثمار لبنك بيت التمويل الكويتي - مصر ش.م.م: -
1. يعين الموكل (العميل) الوكيل (البنك) لاستثمار مبلغ الاستثمار المحدد في إيجاب الموكل (طلب إصدار المنتج) الذى يتفق عليه الموكل والوكيل من حين لآخر ضمن "الوعاء الاستثماري العام للوكيل" وهو الوعاء المشتمل على أموال مساهمي البنك وما فى حكمها وأرصدة حسابات المضاربة الاستثمارية.
 2. بموجب هذه الاتفاقية يفوض الموكل (العميل) الوكيل (البنك) بأن:
 - يدخل في معاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالنيابة عن الموكل ولحساب الموكل.
 - يقوم بكل التصرفات اللازمة لإجراء هذه المعاملات على أكمل وجه يمكن للموكل أن يقوم به.
 - يتفاوض بالنيابة عن الموكل بشأن أي عقود يقوم بإبرامها الوكيل ضمن الوعاء الاستثماري العام للوكيل.
 - يمارس بالنيابة عن الموكل كل الصلاحيات اللازمة لتمكين الوكيل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لهذه الاتفاقية.
 3. يلتزم الوكيل برعاية مصالح الموكل والتصرف حسب ما ي命نه الواجب ومقتضيات حسن النية، كما يلتزم الوكيل بإدارة المعاملات الاستثمارية بنفس درجة العناية التي يبذلها في إدارة المعاملات المعاملة التي يجريها لحسابه الخاص.
 4. يتحمل الموكل كل المخاطر الناجمة عن التصرفات التي يجريها الوكيل بصفته وكيلًا عن الموكل وذلك عدا المخاطر الناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفته لأحكام وشروط الوكالة.
 5. يكون للموكل الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الفعلى في حال أن كان ذلك الضرر بسبب برجع لقيام الوكيل بعمل ينطوى على الغش أو نتيجة لخطأ الجسيم أو مخالفته لأحكام وشروط الوكالة.

6. يستحق الوكيل الأجرة المحددة في نموذج قبول الوكيل و/أو لائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك عن كل معاملة استثمارية.
7. في حالة رغبة الموكل عدم تجديد معاملة استثمارية في تاريخ استحقاقها فعلى الوكيل أن يدفع له مبلغ الاستثمار مع الربح المتتحقق، وعند تأخر الوكيل في التنضير الحكفي واحتساب الربح الفعلى للموكل، إما أن يصرف الوكيل للموكل الربح المتوقع المعلن مسبقاً من قبل الوكيل عند استحقاق الوديعة ويحاسبه بعد التنضير على الفرق وإما أن يتضرر حتى تاريخ التنضير واحتساب الربح الفعلى.
8. مدة احتساب الأرباح بالنسبة لأى معاملة استثمارية شهر ميلادى مالم يتفق على خلاف ذلك، وفي حال رغبة الموكل في إنهاء معاملة استثمارية قبل تاريخ استحقاقها، يقر الموكل أن الربح المتوقع المزمع توزيعه في هذه الحالة قابل للتغير وان ما يدفع من ربح للموكل قبل تاريخ حساب لأرباح يعتبر ربحاً مدفوعاً تحت الحساب، لحين إجراء التسوية النهائية وذلك في حالة انخفاض الربح الفعلى عن الربح المتوقع بحسب النتائج الفعلية لنشاط الوكيل.
9. يقر الموكل أنه على علم ودرأية بأن نتائج و/أو الأرباح الناتجة عن أي معاملة استثمارية لا تشكل أي التزام على الوكيل تحقيق نفس النتائج أو دفع مبالغ مماثلة في أي معاملة استثمارية لاحقة.
10. قبل الدخول في أي معاملة استثمارية بالنيابة عن الموكل يتفق الوكيل مع الموكل على الربح المتوقع تحقيقه في المعاملة الاستثمارية (تحت التسوية).
11. اتفق الوكيل والموكل أن أي ربح يحققه الوكيل زائداً عن الربح المتوقع بعد اقتطاع أجره الوكيل يحتفظ به الوكيل كحافظ لحسن أدائه.
12. إذا ظهر للوكيل قبل الشروع في المعاملة الاستثمارية أن ربح الموكل المتوقع، لا يمكن تحقيقه فعليه أن يتفق مع الموكل على الاستثمار بربح أقل أو إيقاف المعاملة الاستثمارية.
13. يدفع الموكل "مبلغ الاستثمار" في الحساب الذي يخظره به الوكيل - والمحدد في ايجاب الموكل - في موعد لا يتجاوز تاريخ الاستثمار.
14. يجوز الاتفاق على تعديل شروط الوكالة ويتم إخطار العميل بتلك التعديلات عن طريق الإعلان في فروع البنك أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها الوسائل الإلكترونية، ويسرى التعديل للمدة اللاحقة للاستثمار دون أثر رجعي، فإذا عدل الوكيل ولم يعترض الموكل على التعديل خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ إخطاره بالتعديل، يصير التعديل نافذاً، وفي حالة عدم موافقة الموكل على التعديل فإن له سحب حسابه/وديعته/شهادته ويجوز للبنك وفقاً لإرادته المطلقة اعطاؤه نسبة من الربح عن المدة السابقة وحسب الشروط الواردة في طلب الإصدار.
15. يجوز للموكل استرداد قيمة الوديعة/الشهادة بنظام الوكالة قبل تاريخ الاستحقاق على أساس التخارج وإنهاء المعاملة الاستثمارية طبقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية، أي التنازل عن الأرباح /جزء من الربح طبقاً لشروط الاسترداد أو نسب الخصم المطبقة حسب نوع "المعاملة الاستثمارية" والواردة في طلب الإصدار الخاص بكل منتج أو إبراؤه من الخسائر (إن وجدت) وفي حالة رغبة الموكل في

استرداد قيمة الشهادة/الوديعة الاستثمارية قبل تاريخ استحقاقها مع وجود تمويل قائم ممنوح بضمان قيمة تلك الشهادة/الوديعة، يحق للوكيل تسوية رصيد هذا التمويل والعوائد التابعة له من قيمة الشهادة/الوديعة ورد القيمة المتبقية -ان وجدت للموكـل.

4.1 الشروط والأحكام الخاصة بالحسابات الاستثمارية ذات العائد اليومي والشهري على أساس الوكالة بالاستثمار

1. يتم استثمار أموال الحساب الاستثماري "بالوكالة" وفقاً لشروط عقد الوكالة بالاستثمار، ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك، وذلك بعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل فتح الحساب.
2. يقوم البنك بإبلاغ العميل بنسبة الربح المتوقعة عند فتح الحساب، وتحسب الأرباح وفقاً لأداء الوعاء الاستثماري العام للبنك.
3. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة، بما في ذلك تحديد أساليب ومجالات الاستثمار، ويشمل ذلك تفويضاً بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.
4. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر فقط في حال ثبوت التعدي أو التقصير الجسيم أو مخالفة شروط عقد الوكالة.
5. آلية احتساب الأرباح

العائد الشهري: تُحسب الأرباح على أساس رصيد الإقفال اليومي للحساب، وتضاف شهرياً، مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد المؤهل للاحتساب كما هو موضح في طلب فتح الحساب.

العائد اليومي: تُحسب الأرباح على أساس رصيد الإقفال اليومي للحساب، وتضاف يومياً، مع مراعاة الحد الأدنى للرصيد المؤهل للاحتساب، ويبدأ احتساب العائد من يوم العمل التالي للإيداع أو التحويل، وفقاً للوائح البنك المنظمة.

6. الحد الأدنى للاستثمار يُحدد الحد الأدنى لفتح الحساب واحتساب الأرباح في طلب الإصدار أو وفقاً لما هو معلن على الموقع الإلكتروني للبنك. يحتفظ البنك بحق تعديل الحد الأدنى للاستثمار وتحديد شرائح مختلفة بناءً على حجم الإيداعات.
7. إذا انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى المحدد لا يستحق عنه أي أرباح ولا يتحمل أي خسائر.

4.2 الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية على أساس الوكالة بالاستثمار

1. يتم استثمار أموال الوديعة الاستثمارية "بالوكالة" وفقاً لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل إنشاء الوديعة.
2. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للوديعة عند إنشاء الوديعة.

3. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب و مجالات الاستثمار المناسبة وما يشعله ذلك من تفويض و توکيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.
4. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي - مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الوديعة وفقاً لمبدأ الوكالة بالاستثمار.
5. في حالة استرداد الوديعة قبل تاريخ استحقاقها يتنازل العميل عن جزء أو كل من العائد وذلك طبقاً للشروط الموضحة في طلب إصدار الوديعة الموقع من قبل العميل.
6. في حالة طلب العميل عدم تجديد الوديعة وصادف تاريخ استحقاق الوديعة يوم عطلة رسمية، يتم إضافة أصل مبلغ الوديعة والعائد المستحق (إن وجد) في يوم العمل التالي.
7. في حالة طلب العميل التجديد التلقائي للوديعة، ولم يتمكن الوكيل من التواصل مع الموكل قبل تاريخ التجديد فإن الوكيل سيقوم بتجديد الوديعة واستثمار "مبلغ الاستثمار" في معاملات تدر ربحاً متوقعاً حسب المعلن حينها في فروع البنك و/أو الموقع الإلكتروني للبنك وقت التجديد.
8. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء أي وديعة استثمارية يكون طبقاً للمذكور في طلب إنشاء الوديعة و/أو وفقاً للمعلن على الموقع الإلكتروني للبنك وقت إنشاء الوديعة.
9. لا يجوز السحب من حساب الوديعة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.
10. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر في حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.
11. في حالة منح تمويلات مصرافية بضمان الوديعة الاستثمارية يظل الرهن/التخصيص سارياً عليها لصالح البنك حتى في حالة تعدد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبلغها حتى تمام السداد ويفوض العميل البنك في تجديد الوديعة الضامنة في حالة استحقاق وديعة ولزيال هناك دين مستحق للبنك بموجب التمويل الممنوح أو أن يقوم بتسبيلاها واستخدام مبلغها والعائد المتحقق منها في سداد رصيد المديونية القائم وأى مصروفات أو عمولات متعلقة بالوديعة الاستثمارية، ويسرى هذا التفويض على أحقية البنك في تغيير سعر عائد الوديعة الضامنة عند التجديد بعد إخطار العميل بأى وسيلة من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها وسائل التواصل الإلكترونية.

4.3 الشروط والأحكام الخاصة بالشهادات الادخارية على أساس الوكالة بالاستثمار

1. يتم استثمار أموال الشهادات الادخارية "بالوكالة" وفقا لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل إنشاء الشهادة.
2. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للشهادة عند إنشاء الشهادة.
3. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب و مجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض وتوكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.
4. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي - مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الشهادة وفقا لمبدأ الوكالة بالاستثمار.
5. الشهادة (أو الشهادات) اسمية غير قابلة للتحويل أو التداول.
6. لا يجوز للعميل استرداد الشهادة الادخارية القائمة على عقد الوكالة بالاستثمار إلا قبل مضي ستة أشهر من تاريخ إنشاء الشهادة وفي حالة الاسترداد بعد مضي هذه الفترة وقبل تاريخ الاستحقاق يتنازل العميل عن جزء من الربح وفقا للمذكور والمتفق عليه في طلب إصدار الشهادة والموقع من قبل العميل.
7. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء أي شهادة يكون طبقا للمذكور في طلب إنشاء الشهادة وأو وفقا للمعلم على الموقع الإلكتروني للبنك وقت إنشاء الشهادة.
8. إذا صادف تاريخ استحقاق الشهادة يوم عطلة رسمية، يتم إضافة أصل مبلغ الشهادة والعائد المستحق (إن وجد) في يوم العمل التالي وذلك في حال عدم تجديد الشهادة بناءا على طلب العميل.
9. لا تجدد الشهادة في تاريخ الاستحقاق لمدة مماثلة الا بتعليمات كتابية من العميل تسلم قبل تاريخ انتهاء الشهادة بيومين عمل على الأقل وفي حالة عدم وجود تعليمات مكتوبة من العميل بالتجديد يتم إضافة قيمة الشهادة إلى حساب العميل المذكور أعلاه في تاريخ استحقاقها.
10. لا يجوز السحب من حساب الشهادة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.
11. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.
12. في حالة منح تمويلات مصرفية بضمان الشهادة الادخارية يظل الرهن/التخصيص ساريا عليها لصالح البنك حتى في حالة تمديد أجلها لمدة أو لمدد أخرى أو في حالة تعديل رقمها أو عملتها أو مبالغها حتى تغدو السداد ويفرض العميل البنك في تجديد الشهادة الضامنة في حالة استحقاق

الشهادة ولابد هناك دين مستحق للبنك بموجب التمويل الممنوح أو أن يقوم بتسييلها واستخدام مبالغها والعائد المتحقق منها في سداد رصيد المديونية القائم وأى مصروفات أو عمولات متعلقة بالشهادة الادخارية، ويجرى هذا التفويض على احقيه البنك في تغيير سعر عائد الشهادة الضامنة عند التجديد بعد إخطار العميل بأى وسيلة من وسائل الاتصال المتعارف عليها بما فيها وسائل التواصل الإلكترونية.

- 4.4. الشروط والأحكام الخاصة بالودائع الاستثمارية والشهادات الادخارية مدفوعة العائد مقدما (تحت التسوية) على أساس الوكالة بالاستثمار**
1. يتم استثمار أموال الودائع والشهادات المدفوعة العائد مقدما "بالوكالة" وفقا لشروط الوكالة بالاستثمار ضمن الوعاء الاستثماري العام للبنك وبعد موافقة العميل على كافة شروط الاستثمار قبل إنشاء الوديعة/الشهادة.
 2. يقوم البنك بإعلام العميل بنسب الربح المتوقعة للوديعة /الشهادة عند الإصدار.
 3. يفوض العميل البنك في التصرف بالطريقة التي يراها مناسبة لتحقيق المصلحة المشتركة بما في ذلك تحديد أساليب و مجالات الاستثمار المناسبة وبما يشمله ذلك من تفويض و توكيل بالتعاقد مع النفس أو مع الغير.
 4. يقوم بنك بيت التمويل الكويتي - مصر ش.م.م باستثمار كامل رصيد الوديعة/الشهادة وفقا لمبدأ الوكالة بالاستثمار.
 5. ما يتم دفعه للعميل من مبالغ نقدية في حسابه مقدما إنما هي دفعه نقدية تحت التسوية تدفع في يوم العمل التالي لإصدار الوديعة/ الشهادة
 6. في حال عدم تحقيق أرباح أو انخفاض قيمة الأرباح المحققة على الوديعة الاستثمارية أو الشهادة الادخارية فإن البنك الحق في إجراء التسوية والمماضاة بالفرق بين الدفعه النقدية المقدمة ونتيجة الاستثمار الفعلى وذلك من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية/الشهادة الادخارية
 7. الحد الأدنى للرصيد المطلوب لإنشاء الوديعة/الشهادة يكون طبقا للمذكور في طلب الإصدار وأو وفقا لما يعلنه البنك على موقعه الإلكتروني وقت إنشاء الوديعة/الشهادة.
 8. لا يجوز السحب من حساب الوديعة/الشهادة بموجب شيكات، كما لا تصدر عليه بطاقة سحب آلي.
 9. يضمن البنك أصل المبلغ المستثمر حال ثبوت التعدي والتقصير الجسيم أو مخالفة شروط الوكالة.

5. الشروط والأحكام الخاصة باستخدام وإصدار بطاقة الخصم المباشر

الشروط المدرجة فيما يلى تحكم العلاقة بين حامل البطاقة والبنك وموضح بها شروط الإصدار والاستخدام لبطاقة الخصم المباشر لبنك بيت التمويل الكويتي - مصر (ش.م.م.)

1- التعريفات:

أ- البنك: بنك بيت التمويل الكويتي - مصر (ش.م.م.) وفروعه.

ب - البطاقة: بطاقة الخصم المباشر التى تصدر من بنك بيت التمويل الكويتي - مصر(ش.م.م.) وهى بطاقة خصم تخول لحامليها التعامل على حساباته بطريق السحب النقدى من ماكينات الـ ATM القابلة لبطاقات الخصم المباشر وكذلك من فروع البنك من خلال ماكينات نقاط البيع او استخدام البطاقة فى سداد قيمة المشتريات والخدمات لدى التجار عن طريق نقاط البيع P.O.S القابلة لبطاقات الخصم المباشر.

ج - حامل البطاقة الأساسية: هو/هي عميل البنك الموقع على طلب المنتج والذى يتم من خلال حسابه لدى البنك تنفيذ كافة العمليات الناتجة عن إصدار واستخدام البطاقة الأساسية او أى بطاقة إضافية.

د. حامل البطاقة الإضافية: هو/هي الشخص الذى تصدر له بطاقة إضافية بناءاً على تعليمات حامل البطاقة الأساسية.

ه - آلة الصراف الآلى (ATM) : هي آلة تعمل ميكانيكياً والكترونية بحيث تسهل للعميل بأجراء بعض العمليات المصرفية مستخدماً في ذلك بطاقة الخصم المباشر.

و - نقاط البيع الإلكترونية(P.O.S) : هي آلة تعمل إلكترونياً وتسمح للعميل بعمليات شراء سلع أو الحصول على خدمات باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

ز - مدة البطاقة: خمس سنوات وتجدد تلقائياً ما لم يخطر حامل البطاقة البنك كتابياً برغبته في عدم التجديد ويتعين إخطار البنك قبل انتهاء مدة سريانها بخمسة عشر يوماً على الأقل

ح- الرقم الشخصى السرى (PIN) هو الرقم السرى الخاص بحامل البطاقة والذى يستخدم عند قيامه بإجراء عمليات سحب نقدى من خلال آلة الصرف الآلى (ATM) أو من خلال سداد قيمة المشتريات والخدمات لدى التجار عن طريق نقاط البيع P.O.S .

ط- التاجر: هو المتجر، أو الشركة، أو البنك أو المنشأة أو خلافه الذى يقبل التعامل ببطاقات فيزا لسداد قيمة سلع أو خدمات أو مسحوبات نقدية قدمت لحامل البطاقة.

ى. حد السحب النقدى: الحد اليومى للبطاقة هو الحد الأقصى اليومى الذى يحدده البنك لاستخدام البطاقة ويحق للبنك تغيير هذا الحد من آن لآخر، ويتم إرسال رسائل نصية للعملاء بتلك التعديلات.

2- يتعهد مستخدم البطاقة باتباع التعليمات الآتية عند استخدام البطاقة من خلال آلة الصراف الآلى الـ (P.O.S)أو نقاط البيع الإلكترونية (ATM) :-

- أ - المحافظة على الرقم الشخصي السري (PIN) ويتم الحصول عليه عند استلام البطاقة أو عند تغييره من خلال آلة الصرف الآلي الخاصة بينك وبين بنك بيت التمويل الكويتي (مصر)ش.م.م.
- ب - عدم الإفصاح لأى شخص عن الرقم السري أو أى من العاملين بالبنك أو كتابته على البطاقة نفسها أو حفظه معها فى مكان واحد؛ وفي حالة حصول أى طرف آخر على الرقم السري يعتبر هذا بمثابة تصريح من حامل البطاقة لهذا الشخص باستخدام البطاقة، وبدون أى مسؤولية على البنك قد تنشأ عن هذا الاستخدام.
- ج- يتعهد مستخدم البطاقة بالتوقيع على ظهر البطاقة والتوجيع على قسمات الشراء كلما استخدم بطاقة في شراء سلع أو الحصول على خدمات وفي حالة عدم قيامه بالتوقيع على تلك القسمات أو اختلاف التوقيع عن المثبت على ظهر البطاقة يظل رغم ذلك مسؤولاً عن سداد المبالغ المخصومة من رصيد حسابه.
- 3-في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها يتعهد حامل البطاقة بإخطار البنك فوراً عن طريق الاتصال بالخط الساخن للبنك ١٩٠٧٢ على أن يعزز الإخطار بطلب كتابي وذلك في أقرب وقت؛ ويتحمل العميل كامل المسؤولية الناتجة عن أي عملية تم عن طريق البطاقة المسروقة أو المفقودة قبل إبلاغ البنك هاتفياً وتسلیم الاخطار الكتابی للبنك، كما يتعهد حامل البطاقة في حالة العثور عليها ألا يستعملها ويعيدها للبنك فوراً لاتخاذ إجراءات إتلافها، وعلى أن يقوم البنك برد أي مبالغ / مصاريف تم خصمها بعد إبلاغ البنك هاتفياً وشريطة وجود إهمال أو خطأ جسيم من جانب البنك. وفي هذا الصدد، يقر العميل بموافقته ويصرح للبنك بتسجيل كافة المعلومات في هذا الشأن.
- 4-يلتزم حامل البطاقة الأصلى بإخطار البنك في حالة تغيير أى من البيانات المثبتة بطلب إصدار البطاقة.
- 5-البطاقة صالحة للاستخدام داخل وخارج جمهورية مصر العربية لكافة عمليات الشراء أو الحصول على الخدمات باستخدام نقاط البيع الإلكتروني (POS) التي تقبل بطاقات الخصم المباشر ولكلها عمليات السحب النقدي من خلال آلات الصرف الآلى (ATM) التي تقبل بطاقات الخصم المباشر وذلك وفقاً للحدود المصرح بها دون أدنى مسؤولية على البنك.
- 6-لا يتم صرف أى مبالغ نقدية من خلال أجهزة الصرف الآلى الا وفقاً لفئات العملة المتوفرة.
- 7-في حالة عدم الالتزام بأى شرط من شروط الاستخدام أو إساءة استخدام البطاقة يتم إيقافها واتخاذ ما يلزم من إجراءات حفاظاً على حقوق البنك بما فيها إلغاء البطاقة.
- 8-البنك غير مسؤول تماماً عن أي من الأعطال الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي أو تعطل الخدمة لظروف خارجة عن ارادة البنك

9 - العمليات التي تتم باستخدام البطاقة متوقفة على مبلغ الرصيد المتاح بالحساب وقت الاستخدام ولا يحق تجاوز هذا الرصيد وفي حالة تجاوزه فللبنك الحق في اتخاذ كافة الإجراءات لاستيفاء كامل المديونية وما يستحق عنها من مصاريف.

10 - جميع القيود التي يثبتها البنك سواء كانت خصم أو إضافة تكون صحيحة وليس لحامل البطاقة الحق في الاعتراض عليها وللبنك الحق في إثبات تلك القيود بكافة طرق الإثبات.

11 - تقوم آلة الصراف الآلي بإيقاف البطاقة تلقائياً في حالة إجراء ثلاث محاولات متتالية خطأ في إدخال الرقم السري "PIN" أو احتجاز البطاقة في حالة عدم سحب البطاقة من آلة الصراف الآلي "ATM" بعد انتهاء العملية بالفترة الزمنية المحددة.

12 - عند عدم سحب المبلغ الذي طلب صرفه من آلة الصراف الآلي ATM خلال المدة الزمنية المحددة من إبراز هذا المبلغ من المكان المخصص له بالآلية فإن البنك غير مسؤول عن رصيد البطاقة بموجب هذه العملية إلا بعد إجراء جرد للآلية؛ وعليه فإنه يحق للبنك حسبما تسفر عنه إجراءات الجرد إضافة المبلغ بالكامل أو جزء منه أو عدم إعادةه إلى رصيد البطاقة، ولا يحق لحامل البطاقة الاعتراض على أي إجراء يتّخذه البنك في هذا الخصوص.

13 - في حالة الاعتراض على بعض العمليات التي يتم قيدها على حساب البطاقة أو طلب صورة من تلك العمليات يتم ذلك بالشروط الآتية:

- ألا تقل قيمة العملية المعتبر ضدها عن ٥٠ جنية مصرى.
- يتم سداد مصاريف عمليات الاعتراض Charge Back الخاصة بالمؤسسات المانحة لحق إصدار البطاقات مقدماً عند الاعتراض على أي عمليات.
- أن يتم الاعتراض كتابة من العميل خلال ثلاثة أيام من تاريخ العملية محل الاعتراض
- في حالة أحقيّة العميل في المبلغ المعتبر ضده يحق إضافته لحساب البطاقة بعد الفترة المحددة وفقاً للإجراءات المتبعة بالمؤسسات المانحة لحق إصدار البطاقات وبدون أي اعتراض من حامل البطاقة .

14- البنك غير مسؤول عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتجار على السلع أو الخدمات التي حصل عليها بموجب البطاقة، ويتعهد حامل البطاقة بتسوية أي خلافات مع التجار مباشرة دون إدخال البنك بأي وجه في هذا الخلاف وكذا إذا أضاف التاجر قيمة استرجاع تمت باستخدام البطاقة فإن البنك سيضيف القيمة لرصيد البطاقة عند استلام قيمة الاسترداد من التاجر، ولا يجوز لحامل البطاقة أن يعتبر مطالبته

للناجر أساساً لمطالبه للبنك بالتالي وتسوى العمليات بين الناجر وحاملي البطاقة دون إدخال البنك طرفاً فيها.

15- عند استعمال البطاقة في أي من آلات الصرف الآلي "ATM" أو نقاط البيع POS لتنفيذ أيه عمليات أو تعليمات مصرفيه فسوف تعتبر سجلات البنك في خصوص هذه العمليات قاطعة وملزمة في جميع الأحوال ويخصم البنك قيمة المسحوبات والمصروفات التي تمت بموجب البطاقة من رصيد البطاقة المتاح.

16 - يقوم البنك بالسماح باستخدام البطاقة في عمليات السحب النقدي وشراء السلع أو الحصول على الخدمات وفقاً للحدود المقررة لكل عملية والتي يقررها البنك؛ وللبنك الحق في تعديل تلك الحدود من آن لآخر دون الرجوع لحاملي البطاقة ويتم ارسال رسائل نصية بتلك الحدود الجديدة للعملاء

17 - للبنك الحق في إيقاف / إنهاء الخدمة / أو إلغاء / إضافة خدمات جديدة وذلك بعد إخطار العميل كتابة أو برسالة نصية بعدة لا تقل عن 10 يوم بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

18 - يحق لحاملي البطاقة طلب إلغاء / أو إيقاف التعامل بالبطاقة بغير أن يؤثر ذلك على التزامه بخصوص أية معاملة بالبطاقة قبل إنهائها أو ايقاف التعامل بها.

19 - حامل البطاقة مسؤول قانونياً أمام البنك عن كافة العمليات التي تتم باستخدام البطاقة.

20 - في حالة حدوث أي نزاع بين حامل البطاقة والبنك وعرض هذا النزاع على القضاء تكون السجلات والمستندات والبيانات المدونة على الوسائل الممغنطة وسيلة إثبات غير قابلة لإثبات العكس.

21 - لمزيد من الحرص فإن البنك يقر حد أقصى لعمليات السحب النقدي من رصيد الحساب يومياً وكذلك عدد مرات سحب يومياً؛ ويحق للبنك من حين لآخر تعديل هذا الحد طبقاً لما يراه من ظروف تستلزم ذلك وبدون أي اعتراضات من أي طرف ويتم ارسال رسائل نصية بتلك الحدود الجديدة للعملاء

22 - يتاح استخدام البطاقة إمكانية التعرف على رصيد الحساب، وعليه تخلي مسؤولية البنك تماماً عن معرفة الغير لهذه البيانات سواء تم ذلك نتيجة لإصدار البطاقة للغير كطلب بطاقة إضافية أو نتيجة لفقد البطاقة أو معرفة الغير للرقم الشخصي الخاص؛ ولحين إبلاغ البنك بإيقاف التعامل بالبطاقة.

23 - يحق للبنك إبلاغ حامل البطاقة بأى تعديلات بالوسيلة التي يراها مناسبة، وتعتبر تلك التعديلات ملزمة بدون موافقة كتابية من حامل البطاقة.

24 - يحق للبنك في أي وقت من الأوقات وبمطلق تقديره أن يتنازل عن أو يحيط أو يبيع لأى طرف آخر بأية طريقة كانت وبصفة كلية أو جزئية أياً من حقوقه في هذا الاتفاق أو في أية مستندات أخرى دون الحاجة لموافقة حامل البطاقة.

25 - يحق للبنك إبلاغ أي طرف آخر بأية بيانات تتعلق بحامل البطاقة وفقاً ما يراه البنك مناسباً.

26 - نقر بموجب هذا بأن سائر ما سيتم إيداعه أو ما تم ايداعه من مبالغ نقدية بحساب البطاقة - سواء قمنا بأنفسنا بهذه الودائع النقدية أو سواء تمت هذه الودائع بواسطة وكيل عنا هي من أموالنا الخاصة المملوكة لنا ملكاً خاصاً وأنها أموال مشروعه المصدر وغير متصلة أو عائدة إلينا بطريق مباشر وغير مباشر عن أيه جريمة من الجرائم المؤثمة قانوناً، والتزم بتحديث المعلومات والمستندات المقدمة بشأن شراء البطاقة عند ظهور أي أسباب تدعو لذلك وفقاً لما تستجوبه أحكام قانون مكافحة غسل الأموال في مصر

27 - يحظر على حامل البطاقة استخدام البطاقة في معاملات تتنافى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأو القانون و/أو النظام العام للدولة ويحتفظ البنك لنفسه بحق اتخاذ الوسائل والسبل الكفيلة بحظر استخدام البطاقة على هذا النحو تلقائياً ما أمكن له ذلك ولو بدون إشعار مسبق لحامل البطاقة وللبنك الحق في إيقاف البطاقة أو الغائها في حالة ما ترأى له أن حامل البطاقة يسعى استخدامها بأي صورة من الصور.

6. شروط وأحكام خاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية:

1. الخدمات المصرفية الإلكترونية تشمل العمليات التي يقوم بها عميل البنك عن طريق القنوات الإلكترونية التي تتطلب استخدام جهاز رمز الأمان الشخصي على الهاتف المحمول الشخصي أو أي جهاز ثابت أو محمول يستخدمه العميل للدخول إلى شبكة الانترنت أو الهاتف المحمول في حال اختيار العميل الانتفاع بالخدمات المصرفية الإلكترونية يلتزم العميل - وبموجب التوقيع على طلب فتح الحساب بكافة الشروط التي يضعها البنك للاستفادة من أي منتج مدرج بقائمة الخدمات المتاحة لمستخدمي تلك الخدمة حالياً أو مستقبلاً كما يكون مسؤولاً عن إستيفاء كافة المتطلبات الفنية الواردة بدليل هذه الخدمة قبل استخدامه لها ويتعهد بتوفيق أيه محررات أو مستندات قد يتطلبها البنك لهذا الغرض.
2. يتحمل العميل وحده كامل المسئولية عن كافة العمليات التي تتم باستخدامه هذه الخدمة وتنصرف له آثارها، وتقع عليه تبعاتها كما يلتزم بتعويض البنك عن أيه أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد تنتجه من جراء ذلك.
3. يحتفظ البنك بحق تغيير الشروط والإجراءات التي تحكم الخدمات المصرفية الإلكترونية من حين لآخر دون تحمل أيه مسؤولية عن الأخطاء التي قد تنتجه استخدام بشرط إبلاغ مستخدمي هذه الخدمات باخطار مسبق وفق الوسائل المناسبة.

5. يجب على العميل الذى يستخدم أى من الخدمات المصرفية الالكترونية والذى يرغب بإشعار البنك بالإيقاف او بتعديل هذه الخدمات أن يتقدم بطلبه كتابيا إلى أحد أفرع البنك أو من خلال الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية للبنك

6. تخضع الخدمات المصرفية الالكترونية للشروط والإجراءات المطبقة فى حينه من قبل البنك على جميع أنواع الحسابات. وسوف يقوم البنك بتزويد العميل بخدمة الأعمال المصرفية عبر الإنترن特 المبينة تفصيلا بموقع البنك على شبكة الانترنت من وقت لآخر.

7. يوافق العميل على المحافظة على سرية أية رموز تعريف دخول وكلمات سر كما يوافق على اتخاذ جميع الاحتياطيات الضرورية للحيلولة دون الاستخدام غير المصرح به لها أو الدخول الى الصفحة الالكترونية التي يمكن الدخول إليها عبر الإنترن特 (الصفحة الالكترونية). ويتعهد العميل بأن يقوم بتغيير كلمات السر بصورة متكررة وأن يخطر البنك فور حال علمه أو ارتياهه فى:

أ) أن رمز تعريف الدخول و/أو كلمة السر الخاصة به/ا أصبحت معروفة لشخص غير مصرح له بـ) عند أى استخدام غير مصرح به أو سوء استخدام للصفحة الالكترونية أو الخدمة فلا يتحمل البنك أية مسؤولية عن الاستخدام الاحتيالي أو غير المصرح به لموز تعريف الدخول و/أو كلمات السر الخاصة بالعميل، ويقر العميل ويوافق على أن البنك أو أى من شركاته التابعة أو أى من موكليه لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فعلية أو بالتباعية متوقعة أو غير متوقعة. ويتحملها العميل فيما له صلة بخدمة الصفحة الالكترونية بما فى ذلك على سبيل المثال وليس الحصر إساءة الاستخدام أو اخطاء أو حذف أو تأخر أو تعطل أو انقطاع أو تشغيل غير مناسب أو عدم دقة عمليات الخدمة.

ج) عدم توافر خدمة الإنترن特 أو الصفحة الالكترونية الخاصة بالخدمة؛ و/أو أية خسارة أو ضرر أو تلف يلحق بالأجهزة والبرمجيات أو أى نظام معالجة اخر كنتيجة لاستخدام النظام.

د) استخدام العميل للبريد الالكتروني أو أية وسيلة من وسائل الاتصالات الأخرى غير المؤمنة فى ارسال التعليمات للبنك.

ه) أى إخلال بالسرية الناتجة عن الاستخدام المباشر أو غير المباشر للخدمة أو الصفحة الالكترونية.

و) أى انقطاع أو تأخر يحدث نتيجة لأية عملية تحديث واستبدال يتم اجراؤها على الصفحة الالكترونية.

ى) فى حال قيام العميل بإعطاء البنك أية معلومات غير دقيقة أو خاطئة، فإن للبنك أن يستند إلى أية تعليمات يعتقد بأنها حقيقية والتى تم استلامها من قبل العميل، ويكون البنك مخولا بقبول التعليمات الصادرة من قبل العميل والعمل على تنفيذها أو رفضها ويقبل العميل تحمل جميع المخاطر الناتجة عن

سوء الفهم والأخطاء والمخاطر الخاصة بتقديم التعليمات بصورة احتيالية و/أو من قبل أى من الأطراف غير المصرح لهم بها. ويقبل العميل أن البنك لن يكون مسؤولاً عن أية خسارة أو مسؤولية أو نفقات قد تنشأ عن الاحتيال أو سوء الاستخدام و/أو الخطأ وأو التعليمات المصرح بها، وقد تتفق الطرفان على ما يلى:

١- توفير الخدمات

١-١ يحق للبنك تعديل الخدمات ومحفوبياتها المتاحة على موقعه الإلكتروني، فى أى وقت كان، وكذلك أحكام هذه الاتفاقية وذلك حسب تقديره المطلق على أن يخطر العميل بمدة لا تقل عن ١٥ يوم وأن يقوم بنشر البنود والشروط المحدثة والمعدلة على الموقع الإلكتروني.

٢-١ يقر العميل ويوافق على أن الاستمرار في استخدام الخدمات بعد تاريخ أي تغيير أو تعديل يعد بمثابة قبول منه وموافقة على هذا التعديل أو التغيير.

٢- مسؤوليات العميل

٢-١ يتعهد العميل دون قيد أو شرط بما يلى:

ا) الحصول والحفظ على جميع الأجهزة والبرامج الازمة لتنفيذ المعاملات من خلال الانترنت والاستفادة من الخدمات، ويكون العميل وحده مسؤولاً عن اختيار وإعداد تلك الأجهزة والبرامج.

ب) الاطلاع على المعلومات والالتزام بالتوصيات والتعليمات والتحذيرات المتوفرة على الموقع الإلكتروني حول أمن الخدمات وكذلك قراءة التحذيرات والإخطارات التنبيهية مثل التنبيهات الامنية أو تنبيهات محاولات الاحتيال / الهندسة الاجتماعية. الخ

ج) إبلاغ البنك فوراً بفقدان جهاز رموز الأمان الخاص به(ا) أو سرقه كلمة المرور أو اسم المستخدم الخاص به(ا)، ويقر العميل بتحمله كامل المسئولية الناتجة عن جميع الخسائر والاضرار الناشئة عن ذلك، بما فيها أية رسوم قد تطلب منه في هذا الصدد.

د) عدم استخدامه الموقع و/أو الخدمات بما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و/أو أي قوانين أو أنظمة، و/أو شروط هذه الاتفاقية وتعويض البنك عن أي خسائر ناتجة عن أي تصرف نتيجة عدم الالتزام بأى تعليمات منصوص عليها في هذه الاتفاقية أو تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني من وقت لآخر.

٢-٢ يعتبر استخدام جهاز رموز الأمان والرقم السرى الإلكتروني الخاص بالعميل واسم المستخدم وكلمة المرور بمثابة توقيع العميل، ويافق العميل بأن أي استخدام لجهاز رموز الأمان وللرقم السرى الإلكتروني الخاص بالعميل واسم المستخدم وكلمة المرور من قبل الغير سوف يعامل من قبل البنك على انه قد تم بإذن من العميل و بموجبه يوافق العميل على تحمله المسئولية الكاملة عن ذلك الاستخدام و ذلك دون أدنى مسئولية على البنك.

- 3- يكون العميل هو المسئول الوحيد عن دقة وصحة جميع المعلومات والتعليمات التي يتم تنفيذها عبر الموقع الالكتروني، ويتحمل العميل أية اثار قانونية و/أو مالية مترتبة على تلك المعلومات أو التعليمات ولا يعهد البنك مسئولاً عن عمليات مالية أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة تتم على حساباتهم ولا يعهد البنك مسئولاً عن إخطار العميل بأى عمليات مالية أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة تتم على حسابات العميل.
- 4- يقر العميل بمسئوليته عن دقة وصحة جميع المعلومات الواردة في النماذج الخاصة بالخدمات موضوع هذه الاتفاقية، ويقوم العميل فوراً بإخطار البنك كتابة بأى تغييرات تطرأ على المعلومات الواردة فيه.

3- مسئوليات بنك بيت التمويل الكويتي (مصر)

- 1- يكون بنك بيت التمويل الكويتي (مصر) مسؤولاً عما يلى:
- أ) تزويد العميل بالبنية الأساسية للموقع الالكتروني.

ب) ضمان سرية تعليمات العميل وعملياته وبياناته إلى أقصى حد ممكن وباستثناء ما هو منصوص عليه خلافاً لذلك في هذه الاتفاقية والنماذج المتعلقة بها والقوانين والقرارات المتعلقة بكشف السرية.

4- إرسال المعلومات

1- يقر العميل بأن المعلومات التي يتم ارسالها عبر الانترنت معرضة للاعتراض والقرصنة وبذلك يوافق على تحمله لجميع المخاطر القانونية و/أو المالية على نقل تلك المعلومات عبر الانترنت.

2- لا يتحمل البنك أي مسئولية مرتبطة باعتراض المعلومات في سياق استخدام العميل شبكة الانترنت لإرسال المعلومات، ولن يكون البنك مسؤولاً عن امكانية الدخول إلى الانترنت، أو سرعة الشبكة، أو توافرها أو أمانها، كما لا يقدم أية ضمانات عليها، ويوافق العميل صراحة على عدم تحويل البنك المسئولية عن أية خسائر من أي نوع كانت والناشرة عن إرسال المعلومات عبر الانترنت.

3- يوافق العميل على أن جميع المعلومات التي يتم توفيرها واستلامها من قبل البنك عبر الموقع الالكتروني تعتبر ملكاً للبنك، ويحق للبنك استخدام تلك المعلومات لأى غرض قانوني شريطة أن يتحمل العميل المسئولية القانونية والمالية عن أية معلومات غير دقيقة أو غير كافية تم نقلها عبر الموقع الالكتروني

5- حدود المسئولية

1- يتعهد العميل ويافق بموجب هذه الاتفاقية على أن استخدامه للخدمات يكون على مسئوليته القانونية والمالية وحده و يقر بعلمه بأن الموقع الالكتروني، شاملًا أية معلومات ومواد متوفرة عليه يتم

توفيرها، كما هي "أو" كما هو "متاح دون اية ضمانات و / أو اقرارات من أي نوع و لا يضمن البنك دقة المعلومات أو كفايتها أو اكتمالها وكذلك المواد المتاحة على الموقع الالكتروني، و عليه فإن البنك غير مسؤول عن أي اخطاء أو اغفالات في تلك المواد والمعلومات.

2- يلتزم البنك بإخبار العميل مسبقاً في حالة إنقطاع الخدمة لعمل صيانة محددة وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة.

3- لن يكون البنك مسؤولاً عن أي إجراء يتم اتخاذه، أو أي تأخير أو إخفاق في اتخاذ أي إجراء ناشئ عن أسباب خارجة عن سيطرة البنك بما في ذلك على سبيل المثال أية خسائر أو اضرار قد تنتهي عن تقلبات اسعار العائد أو الصرف و عن تنفيذ العمليات بعد ساعات الاغلاق، وكذا لن يكون البنك مسؤولاً عن أي اضرار ناتجة عن الأعطال الفنية أو انقطاع شبكة الاتصالات المصرفية عبر الانترنت أو أي حالة طوارئ أخرى كانقطاع الطاقة، تعطيل الاعمال، وال Kovart الطبيعية، و الحوادث الامنية، والإجراءات الحكومية في حالات الطوارئ أو ظهور الفيروسات على الانترنت.

4- لن يكون البنك مسؤولاً تحت أي ظرف عن أي اضرار من أي نوع كانت والنائمة عن استخدام أو عدم القدرة على استخدام الموقع الالكتروني أو أي جزء منه.

5- يقر العميل ويوافق على عدم تحمل البنك المسؤلية عن أي اخطاء في ادخال المعلومات من جانب العميل، وكذلك عن اخطار البنك فوراً عن اعتقاده باختراق امن حساب /حسابات العميل بأى شكل من الاشكال.

6- التعويض

1- يتعهد العميل بتعويض البنك عن أيه اضرار أو خسائر أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات من أي نوع (بما في ذلك أتعاب المحاماة) التي يتکبدتها البنك فيما يتعلق بأى مطالبة تتم من قبل طرف ثالث نتيجة استخدام العميل للخدمات أو للموقع الالكتروني أو انتهاك العميل لهذه الاتفاقية أو حقوق أي طرف ثالث.

7- المصارييف والرسوم

1- يوافق العميل صراحة على أن يتحمل رسوم إجراء عمليات تحويل الاموال من أحد حسابات العميل إلى حساب اخر وكذلك من حساب العميل الى حسابات لدى البنوك المحلية والدولية عبر الموقع الالكتروني كما هي محددة في قائمة الرسوم والعمولات المعتمدة من قبل البنك.

2- يقر العميل ويوافق على أن رسوم الخدمات خاضعة للتعديل من قبل البنك في اي وقت مع إخبار العميل بإحدى وسائل الاتصال المناسبة.

7-3 يفوض العميل بموجب هذا البنك فى خصم أى رسوم أو مصاريف أو تكاليف من حسابه / حساباته لدى البنك ويحتفظ البنك بحقه فى تعديل أى رسوم ويتم ارسال رسائل نصية بذلك التعديلات للعملاء

8-تفعيل الخدمة

8-1 يجب على العميل التسجيل أولاً من خلال موقع بنك بيت التمويل الكويتي - مصر (ش.م.م) للانتفاع بالخدمة.

8-2 بعد القيام بالخطوة الاولى يتعيين على العميل الاتصال بالخط الساخن الخاص بينك بيت التمويل الكويتي-مصر على رقم ١٩٠٧٢ وذلك لتفعيل الخدمة في حالة الاشتراك لأول مرة.

8-3 في حالة طلب العميل وقف الخدمة أو إعادة تشغيلها يقوم بزيارة أقرب فرع أو الاتصال بخدمة العملاء 19072، ويقر العميل ويضمن بموجب هذه الاتفاقية بأنه سيتم ادماج طلب فتح الحساب وطلب الاشتراكات في الخدمة موضوع هذه الاتفاقية واعتبارها جزءا لا يتجزأ منها ويلتزم العميل بإخطار البنك فورا في حال حدوث أي تغيير في أي من المعلومات المقدمة من قبل العميل في طلب فتح الحساب وطلب دخول/ تعديل مستخدم وطلب تغيير كلمة المرور.

9 اشعارات حقوق الطبع والنشر

تكون حقوق الطبع والنشر وجميع الملكيات الفكرية الأخرى الواردة في الموقع الإلكتروني لبنك بيت التمويل الكويتي (مصر) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع التصاميم، والتصوّص والتسجيلات الصوتية، والصور والروابط مملوكة للبنك ولا يجوز نسخ تلك الملكية الفكرية وأو نقلها، تخزينها، تقليدها، توزيعها، عرضها، ترخيصها، تعديلها، ربطها برابط إلكتروني أو استخدامها سواء كليا أو جزئيا، بأي شكل من الأشكال دون موافقة كتابية مسبقة من البنك.

10 - اتفاقيات أخرى:

أية اتفاقيات أخرى قد يتم ابرامها بين العميل والبنك يتم اعتبارها بعثابة شروط وأحكام يتعيين اضافتها إلى تلك المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وأية اتفاقيات وأحكام اضافية ومعاملات يطلبها العميل من البنك والتي تنطبق على حساب(ات) العميل بهذا الخصوص.

11- الانهاء:

11-1 يجوز للعميل انهاء هذه الاتفاقية بإخطار البنك كتابيا مسبقا بسبعين (٧) أيام عمل إلى البنك.

11-2 يجوز للبنك انهاء هذه الاتفاقية في أي وقت، دون سبب أو إنذار مع عدم التزام البنك برد الرسوم المفروضة أو المترتبة سابقا.

11-3 لن يؤثر انهاء أو ايقاف الخدمات على مسؤولية العميل أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

7. شروط وأحكام خاصة بالتحويلات المصرفية وتعليمات الدفع

1. يوافق العميل على أن البنك لا يتحمل أية مسؤولية عن تأخير أو عدم إجراء أو إتمام التحويل بسبب عدم وجود رصيد كاف أو لخطأ أو نقص في بيانات طلب التحويل أو لفرض أية قيود على التحويلات أو لجز المبلغ أو مصادرته من قبل السلطات أو الدول الأخرى أو لقيام شبهة تضمنتها عملية من عمليات غسل الأموال أو لأية أسباب أخرى خارجة عن إرادة البنك.
2. في حالة تحمل العميل لكافة مصاريف البنك المراسلة يكون للبنك أن يحتسب مصاريف تقدرية لهذه البنك ويلتزم العميل بسداد أية مصاريف إضافية تطالب بها البنك المراسلة.
3. في حالة عدم صرف قيمة التحويل، فيعتقد في تحديد القيمة التي يطالب العميل بردها بمعدل سعر شراء العملة المعمول به لدى البنك في اليوم الذي يتم فيه الإلغاء والمطالبة بالتحويل وليس للعميل أن يطالب بإعادة قيمة التحويل إلا بعد القيام برد ما تسلمه من مستندات صدرت عن البنك، وبعد أن يكون البنك قد تسلم إشعاراً نهائياً من مراسليه بأن التحويل لم يتم صرف قيمته وأن التعليمات الأصلية المتعلقة به قد الغيت.
4. من المتفق عليه أن البنك ومراسليه في حل من أية مسؤولية عن أية نتائج تقع بسبب أي اختلاف أو تأخير أو سهو أو خطأ تلغرافي أو تقني أو خطأ في نقل التعليمات ويوافق العميل على أن البنك ومراسليه لا يتحملون أية مسؤولية إذا تأخر دفع المبلغ للحصول على التأكييدات المطلوبة لإثبات صحة ما ورد في أمر التحويل أو تعليمات الدفع من أسماء وبيانات ، ويلتزم العميل بأن يقوم بتعويض البنك ومراسليه عن أية خسارة قد تنتهي من جراء ذلك وفي جميع الأحوال لا يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة تنشأ عن تنفيذ هذا التحويل أو عن خطأ أو إهمال بنك مراسل.

8. الشروط والأحكام الخاصة بالخدمة الهاتفية التفاعلية

- ١- بموجب هذا الطلب (وبعد موافقة البنك) يحق للعميل الاستفادة من هذه الخدمة بالاطلاع على حساباته وإجراء بعض العمليات المصرفية من خلالها ويكون العميل وحده مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم عن طريق هذه الخدمة سواء في حساباته أو أي تحويلات لحسابات العملاء داخل البنك.
- ٢- من المتفق عليه أن الرقم السري (الذي يحدده العميل) وكافة البيانات الأخرى التي تمكنه من استخدام هذه الخدمة هي مسؤوليته الشخصية وأنه مسؤول عن صحة هذه البيانات المدونة وأن كافة العمليات التي تتم عن طريق هذه الخدمة صحيحة ونافذة في مواجهته ولو كان مستخدم هذه الخدمة شخص آخر.

- ٣- من المعلوم أن جميع العمليات مسجله وأن العميل يقر بموافقته على الاعتداد بالبيانات التي تدون على الوسائل الممغنطة وكافة البيانات المستخرجة منها كوسيلة اثبات غير قابلة لإثبات العكس.
- ٤- يحق للبنك موافاة العميل بأية بيانات أو كشوف حساب من خلال البريد الالكتروني المسجل لدى البنك ويخلى مسؤولية البنك من أية أضرار قد تنتنح عن ذلك.
- ٥- يحق للبنك خصم أي مصاريف ادارية أو مصاريف حكومية مثل الطوابع أو الضرائب، على أن يقوم البنك بإخطار العميل كتابيا بذلك عن طريق رسالة أو عن طريق الموقع الالكتروني الرسمي للبنك، كما يحق للبنك في أي وقت اجراء التعديلات أو الصيانة او التحديث اللازم بهذه الخدمة بشرط أن يخطر البنك العميل كتابيا أو عن طريق رسالة أو عن طريق الموقع الالكتروني الرسمي للبنك.
- ٦- لا يتحمل البنك المسئولية عن أية خسائر أو أضرار يمكن أن تؤثر على العميل نتيجة لاضطراب الخدمة أو الاحتيال أو اختراق العمليات الا إذا كانت بسبب يرجع إلى الإهمال الجسيم من جانب البنك ولا يتحمل البنك المسئولية بسبب الظروف الخارجية عن إرادته أو بسبب سوء استخدام العميل للخدمة.
- ٧- لتفعيل الخدمة برجاء الاجابة على الاسئلة المدرجة في نموذج طلب الاشتراك في الخدمة، ثم اتصل بمركز خدمة الهاتف للتحقق من هويتك، ثم ادخل كلمة المرور الخاصة بك.
- ٨- يتم تنفيذ المعاملات التي تتم من خلال خدمة الهاتف الالكتروني على الفور، علما بأن هذه الخدمة متوفرة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم.
- ٩- يحق للبنك او للعميل (ة) ايقاف او إلغاء الخدمة في أي وقت بعد الإخطار كتابيا او برسالة نصية قبل وقف الخدمة.

٩. شروط وأحكام المحفظة الالكترونية

أولاً: آلية تقديم الخدمة:

- فور توقيع العميل(ة) على طلب الاشتراك في الخدمة وشرطيه استيفائه باقى الشروط الأخرى واستكمال إجراءات فتح حساب الهاتف المحمول وبعد التحقق من هويته من قبل البنك، سوف يقوم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة إلى العميل تؤكد له بموجبها إتمام فتح حساب الهاتف المحمول وإخطاره برقم التفعيل الخاص به الذي يمكن العميل من الدخول بواسطته ومن خلاله على حساب الهاتف المحمول لإنشاء رقم سري مكون من ستة ارقام للتعامل على حساب الهاتف المحمول.

ويقوم العميل على مسؤوليته الشخصية بحفظ الرقم وعدم الافصاح عنه لأى شخص، ويحتفظ البنك بحقه في المراجعة والموافقة على طلب العميل الموقع على طلب الاشتراك في الخدمة خلال ٢٤ ساعة وكذلك

الرقابة الكاملة على العمليات المالية والتأكد من توافقها مع القواعد المصدرة من البنك المركزي، والتأكد من حسن الاستخدام وعدم إساءة الاستخدام وفقا للأحكام والقوانين المصرية المنظمة لذلك والتحقق من عدم وجود اشتباه منذ بدء الخدمة أو في أي وقت خلال فترة سريان الخدمة

- يجب أن يرتبط حساب الهاتف المحمول بخط هاتف محمول لأى من شبكات الهاتف المحمول العامة بالإقليم. وأن يكون هذا الخط فى حيازة العميل الفعلية. - يحق للعميل أن يتعامل على رصيده الإلكتروني من خلال ايداع أو سحب مبالغ سواء عن طريق مقدمي الخدمة أو عن طريق الحساب الذى تم ربط المحفظة به

- يحق للعميل في أي وقت إغلاق حساب الهاتف المحمول واسترداد النقديه التي تقابل رصيده الإلكتروني وذلك عن طريق التوجه لأقرب فرع وطلب الإلغاء ويقوم البنك بإغلاق حساب الهاتف المحمول طبقاً لذلك ثانياً استخدام الخدمة:

- يقتصر الحق في استخدام الخدمة أو الانتفاع بها على العميل وحده دون غيره. ويلتزم العميل في جميع الأوقات بعدم السماح أو تمكين أي شخص آخر من استخدامها أو الانتفاع بها.

- يتعين على العميل أن يظهر وأن يقدم لمقدمي الخدمة إثباتاً لشخصيته وفقاً لقواعد البنك المركزي عند إجرائه عمليات السحب أو الإيداع.

- لا يحق لأى عميل أن يودع أية مبالغ في حسابات هاتف محمول تكون بأسماء عملاء غيره، ويحق للبنك حينها وفقاً لمطلق تقديره إيقاف الخدمة عن العميل أو إلغاؤها وذلك في حالة استخدامه للخدمة بالمخالفة لأى من شروط وأحكام استخدامها أو بالمخالفة لأى من القوانين واللوائح السارية في الإقليم بما في ذلك على سبيل المثل لا الحصر شراؤه لأى سلع أو بضائع أو خدمات ممنوعة طبقاً لقوانين جمهورية مصر العربية.

- يلتزم العميل بالمحافظة على رقمه السرى في جميع الأوقات تحت سيطرته الشخصية ويكون العميل وحده مسؤولاً عن إفشاء أي من المعلومات المتعلقة به أو بأى من حساباته لغيره.

- يتاح لعملاء البنك فقط تغدية حساب الهاتف المحمول من خلال رصيد حسابه باستخدام البرنامج العامل على هواتفهم المحمولة، وفي حالة إيقاف الهاتف المحمول المرتبط بحساب العميل لأى سبب من الأسباب فإن الخدمة ستتوقف تلقائياً دون أدنى مسؤولية على البنك.

- يقر العميل بمسؤوليته عن جميع المعاملات وكافة العمليات التي تتم على حساب الهاتف المحمول من خلال رقم خط الهاتف المحمول المرتبط بحساب الهاتف المحمول وباستخدام رمزه السرى، وسوف تكون دفاتر البنك وسجلاته حجة على العميل وعلى الكافة.

- يقر حامل المحفظة بموافقته على استقبال الحالات والإيداعات التي تمت ما لم يتم الاعتراض عليها خلال ٨ ساعات من تاريخ إضافة الحوالة أو الإيداع لحساب المحفظة من خلال الاتصال بخدمة العملاء.
- يقر العميل بموافقته على إضافة الحالات الواردة من الخارج على حساب الخدمة بالمعادل بالجنيه المصري أيا كانت عملتها.
- يقر العميل بأنه المستفيد الحقيقي من حساب الخدمة، كما يتعهد ويلتزم بمسئوليته التامة بعدم ابداء أو قبول إيداع مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة.
- لا يكون البنك مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار قد تحدث للعميل سواء نتيجة لأى خطأ يرتكبه أو إساءة استخدامه للخدمة أو نتيجة لأى خلل قد يحدث للخدمة بسبب خطأ من جانبه أو لعدم كفاية رصيد حساب الهاتف المحمول، أو لأى سبب آخر قد يكون للعميل دخل فيه ولن يكون البنك مسؤولاً عن أى خلل في أنظمة الحسابات أو شبكات الاتصالات الخاصة بالخدمة.
- يقر العميل بعدم مسؤولية البنك أو تحمله أية تكاليف أو أعباء قد تحدث نتيجة أية مشاكل أو أعطال أو انقطاع الخدمة بشبكة الانترنت الخاصة بالهاتف المحمول.
- لن يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي مؤسسة قبول الرصيد الإلكتروني كوسيلة سداد كما أنه لن يكون مسؤولاً عن البضائع أو الخدمات التي يحصل عليها العميل في مقابل ذلك الرصيد وأى شکوى من العميل في هذا الصدد يجب عليه حلها مع تلك المؤسسة مباشرة، وسوف يقتصر دور البنك في هذا الخصوص على إضافة أي مبلغ قد يسترده العميل إلى حساب الهاتف المحمول وذلك بعد حصول البنك على سند إضافة صادر بشكل صحيح من تلك المؤسسة.
- في حالة فقد هاتف العميل أو سرقته؛ وقام آخرون بإجراء أي تعاملات على حسابه من خلال هذا الهاتف، يكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة تجاه البنك عن كافة النتائج المترتبة على ذلك الاستخدام وعلى العميل أن يسارع فوراً بتغيير رقمه السري وإيقاف العمل به على الفور ويتم ذلك عن طريق الاتصال بمركز الخدمة الهاتفية
- يتعهد العميل بقراءة التدابير والأطر التنبيهية مثل التنبيهات الأمنية أو تنبيهات محاولات الاحتيال/الهندسة الاجتماعية.. إلخ وقبوله بأن أي تغيير في الشروط والأحكام الذي سيظهر من خلال النظام إلكترونياً يعتبر التزاماً قانونياً عليه، ويتعين على العميل التأكد من أن الهاتف المحمول الخاص به المستخدم في عمليات الدفع غير مخترق وفي حال وجود أية شکوى من جانب العميل تتعلق بالخدمة يتبع العميل عليه الاتصال بأرقام خدمة العملاء لإبلاغهم بالشكوى.

- جميع العمليات الخاصة بخدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول تتم داخل جمهورية مصر العربية وبالعملة المحلية وللعملاء المصريين فقط.

ثالثاً: الرسوم

- يتعهد العميل بسداد رسوم الاشتراك في الخدمة ورسوم فتح حساب محفظة بنك بيت التمويل الكويتي - مصر، والرسوم السنوية. ورسوم السحب والإيداع والتحويل ورسوم أية خدمات إضافية أخرى تتيحها الخدمة والتي سوف يحددها البنك ضمن تعريفة أسعار الخدمات المصرفية التي يعلن ويوضح عنها البنك بأية وسيلة من وسائل الإعلان المتبعة بالبنك من وقت لآخر.

- يحتفظ البنك بحقه في تعديل أية رسوم من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق ويعتبر الإعلان عن الرسوم بالوسائل التي يرى أنها مناسبة لإشعار اتفاقاً قبل العميل ويعتبر استخدام الخدمة بعد تاريخ سريان أي تعديل لهذه الرسوم قبولاً من العميل لذلك التعديل دون أية تحفظات عليه.

- تكون كافة التعليمات التي يقوم العميل بإصدارها وكافة العمليات التي يقوم بإجرائها من خلال الخدمة ملزمة له ومنتجة لكافة آثارها القانونية في مواجهته. ويتعهد البنك بتنفيذ كافة العمليات وتنفيذ كافة التعليمات التي قد يصدرها العميل لفرع البنك أو لمقدم الخدمة وفقاً لشروط وأحكام هذا العقد من خلال أي من الوسائل الإلكترونية المستخدمة في تقديم تلك الخدمات.

- تكون كافة التعليمات التي يصدرها العميل للبنك من خلال الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة كما لو كانت صادرة منه مباشرة، ويلتزم البنك فور استلامها وعلمه بها بتنفيذها وترتيب كافة الآثار المترتبة عليها، وفي المقابل يكون العميل مسؤولاً في مواجهة البنك عن كافة النتائج التي تترتب على تنفيذ البنك لتلك التعليمات.

- يتعهد العميل تعهداً غير قابل للإلغاء بتعويض البنك عن كافة الخسائر والمطالبات والأضرار والتکاليف والنفقات التي قد تكبدها البنك نتيجة تنفيذه لتعليماته بما في ذلك الرسوم القضائية وأتعاب محامييه ومستشاريه.

رابعاً: أحكام عامة متعلقة بالمحفظة الإلكترونية

- يتم ربط كل خط هاتف محمول بحساب محفظة إلكترونية واحد فقط.

- يلتزم البنك بالمحافظة على سرية كافة البيانات والمعلومات التي قد تسلم إليه من العميل بمناسبة تقديم الخدمة، كما يتعهد بالمحافظة على سرية كافة العمليات التي يقوم العميل بإجرائها من خلال أي من الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تقديم الخدمة، ويتعهد البنك والعميل بعدم الإفصاح عن أي مما

تقديم إلا طبقاً للقوانين السارية من الإقليم أو أحكام أوامر ملزمة أو طبقاً لشروط وأحكام استخدام الخدمة.

- يقر العميل بموافقته على أن يقوم البنك بتقديم أو الإفصاح عن كل أو بعض المعلومات الخاصة بحسابه / حساباته لدى البنك إلى أي من فروعه و / أو وكلائه و/أو أي من الجهات التي تقدم له الخدمة الفنية أو المصرفية أو لأى من المنشآت التي يتعاقد معها البنك لتقديم بعض الخدمات المتعلقة بتنفيذ الخدمة والمصرح لها بذلك بها من البنك وفقاً لما يراه البنك مناسباً ولازماً في هذا الشأن.

- يحق للبنك أن يعهد إلى أي طرف آخر داخل الإقليم بتنفيذ بعض من تعهداته وليس كلامها التي التزم بها وفقاً لشروط وأحكام استخدام الخدمة وفي هذه الحالة فإن البنك سوف يظل مسؤولاً في مواجهة العميل عن المحافظة على سرية كافة بيانات العميل وكافة حساباته كما أنه سوف يكون مسؤولاً في مواجهته عن أي خطأ أو إهمال أو تقصير قد يقترفه ذلك الطرف الثاني.

- يحق للبنك أو أي طرف آخر قد يعهد له بتنفيذ أي من التزاماته المفروضة عليه بموجب شروط وأحكام استخدام الخدمة أن يقوم بتسجيل المكالمات التليفونية التي تم استقبالها على أرقام التليفونات المخصصة لخدمة العملاء وأن يحتفظ بها

- يجوز للبنك في أي وقت إنهاء تقديم الخدمة، ويحتفظ البنك بالحق في تعديل أي شرط من شروط و / أو أحكام استخدام الخدمة وسوف يصبح أي تعديل أو تغيير نافذ في حق العميل وملزماً له بعد إخطاره به بأية وسيلة من الوسائل التي يراها البنك مناسبة ، وفي حالة عدم قبول العميل لأى من هذه التعديلات أو التغييرات يتعين عليه في موعد غایته ثلاثة أيام من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التغيير أن يخطر البنك برغبته في إلغاء الخدمة وأن يتوقف فوراً عن إجراء أية عمليات وأن يتقدم للبنك بطلب لإيقاف حساب / حسابات الهاتف المحمول وإجراء التسويات الالزمة بما في ذلك سداد ما قد يكون مستحقاً عليه واسترداد أية مبالغ متبقيه له في رصيده ثم يتبع نفس إجراءات الإلغاء.

- يكون البنك مسؤولاً عن توفر الخدمة بالشكل اللائق ، علماً بأن من حق البنك المطلق تحديد وقت استئناف الخدمة مع إخطار العملاء في حالة انقطاع الخدمة لعمل صيانة محددة مسبقة.

- في حالة اكتشاف البنك لأى تصرف أو أي محاولة يقوم بها العميل من شأنها انتهاك أو مخالفة أي من القوانين السارية، يحق للبنك أن يوقف التعامل على جميع أرصاده الإلكترونية دون الإخلال بحق البنك في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

- في حالة تغيير أي معلومات أو بيانات خاصة بالعميل خلال فترة التعاقد وقبل ميعاد تحديث البيانات يتعين على العميل إخطار البنك فوراً بذلك التغيير.

- يخضع هذا التعاقد لقوانين جمهورية مصر العربية وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة الشرعية والفتوى للبنك ، وكل نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده يكون من اختصاص المحاكم المختصة على اختلاف أنواعها ودرجاتها.
- يحق للبنك تغيير الحد الأقصى للسحب والمدفوعات حسب ما يراه البنك مناسبا ويقوم بأخطار العميل بأى وسيلة من وسائل الاتصال المناسبة.

10. شروط وأحكام خدمة التعليمات بالفاكس والبريد الإلكتروني:

- 1-يفوض العميل بموجب هذا بقبول أية تعليمات تصدر منه (ا) فيما يتعلق بالمعاملات على حسابه(ا) المذكور عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني شريطة أن تحمل رسالة الفاكس و/أو البريد الإلكتروني اسمه(ا) وعنوانه(ا) ورقم الفاكس و/أو عنوان البريد الإلكتروني، و تكون رسالة الفاكس و/أو البريد الإلكتروني مطلقة حسب الظاهر من شخص مخول له التوقيع على هذا الحساب ، و تكون لهذه التعليمات جدية مطلقة في الإثبات قبل العميل
- 2-يجوز للبنك بمعرض اختياره ودون تحمله أية مسؤولية مهما كانت تجاه العميل أن يرفض التجاوب أو التصرف تجاه أية تعليمات بالفاكس و/أو البريد الإلكتروني في حالة ما إذا كان الفاكس أو البريد الإلكتروني متعارضاً مع الشروط الواردة في الفقرة السابق ذكرها، و/أو إذا كانت الرسالة مبتورة أو مشوهه أو غير واضحة بأية صورة من الصور، كذلك إذا كان لدى البنك أي شك في صحة وموثوقية أي توقيع على الفاكس و/أو الإيميل الذي ينفرد البنك بالحكم عليه

- 3-يقر العميل بأن البنك في حل من أي التزام للتحقق أو التأكد من صحة أي توقيع وفي حالة عدم ظهور اختلاف واضح في التوقيعات يحق للبنك التصرف بناء على التوقيع. كما يقر العميل بعدم اعتراضه(ا) في حالة عدم الاستجابة لطلبه(ا) نتيجة لخطأ في النظام راجع لأى قوة قاهرة ، ويتعهد العميل بأن يرسل للبنك وعلى وجه السرعة أصل الخطاب الموقع لأى فاكس و/أى رسالة موقعة لأى بريد إلكتروني ، وفي حالة عدم إرسال العميل لأصل تعليماته المبلغة عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني خلال أسبوع عمل من تاريخه؛ فإنه يحق للبنك وقف هذه الخدمة في أي وقت ويقر العميل بتحمله بالمديونية والمسؤولية الناتجة عن ذلك ويحق للبنك التمسك بذلك الرسائل كدليل إثبات له جديته المطلقة.

- 4- يتعهد العميل بموجب هذا بحمايتكم وتعويضكم عن أية تكاليف أو مطالبات أو أضرار أو خسائر أو دعاوى أو إجراءات ومصروفات قضائية ويقر بتحمله لكافة المسؤوليات التي قد تنشأ عن أو يتکبدها البنك نتيجة لقبول البنك وتصرفه وفق تعليمات العميل التي أرسلت لكم عن طريق الفاكس و/أو البريد الإلكتروني ، كما يقر العميل بإعفاء البنك من أية مسؤوليات ناشئة عن مخالفة أو خط غير مقصود لقوانين سرية الحسابات
- 5- يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت دون إخطار العميل
6. هذه الشروط والاحكام خاصة لقوانين جمهورية مصر العربية وبالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة الشرعية والفتوى للبنك، وكل نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ بنوده يكون من اختصاص المحاكم المختصة على اختلاف أنواعها ودرجاتها

11. أحكام عامة

- 1- يقر العميل بمسؤوليته وعلمه التام بكافة التأمين المترتبة عليه تجاه كافة عمليات الإيداع التي تقيد على حسابه المشار إليه من قبل أي شخص أو جهة ما لم يتم رفضها من قبله خلال ثلاثون يوماً من تاريخ كشف الحساب الذي تضمن هذا القيد أو من تاريخ عمله بالإيداع بأى طريقة أخرى.
- 2- يجب على العميل الرجوع إلى البنك للحصول على أية إيضاحات في حالة عدم فهمه لأى من الشروط والأحكام المذكورة آنفاً ولا يعتبر البنك مسؤولاً إذا لم يقم العميل بالحصول على إيضاحات كافية قبل التوقيع.
- 3- يعتمد النص العربي لكافة الشروط والأحكام المذكورة في هذا المستند إذا نشأ أي خلاف في تفسير وتطبيق النص الانجليزي.
- 4- يقر العميل بإعفاء البنك بصورة نهائية من المسئولية التي قد تنشأ عن هذه الاتفاقية وما يتصل بها من تعاملات، وذلك إلى الحد الذي يسمح به القانون ولا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما تفسرها هيئة الرقابة والفتوى الشرعية للبنك.
- 5- كل نزاع ينشأ في هذا الخصوص يخضع لأحكام القانون المصري بما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ولاختصاص محاكم القاهرة، ويوافق العميل على ما ورد أعلاه ويقر باطلاعه وقراءته لكافة الشروط والأحكام المنشورة في هذه الاتفاقية ويوافق صراحة على الالتزام بها، كما يؤكد أيضاً بأن المعلومات التي قام بتزويدها للبنك وفقاً لهذه الاتفاقية والموقعة من طرفه صحيحة ودقيقة وكاملة.
- 6- يقر العميل بأن كافة إيداعاته الحالية والمستقبلية لدى البنك أياً كان مودعها أو سببه سواء تمت عن طريقه مباشرة أو بواسطة وكيل عنه فهى من أمواله الشخصية المملوكة له ملكاً خالصاً ويقر بأنها أموال

مشروعه المصدر ولم تنت عن جريمة من الجرائم المؤثمة قانونا، ويلتزم بتحديث كافة بياناتنا طرف البنك عند اول طلب من البنك وفقا لما تستوجبه أحكام القانون بشأن مكافحة غسل الأموال بمصر

7- كشوف الحساب: يتم ارسال كشوف الحساب الخاصة بالعميل بصفة دورية والتى تتضمن كل العمليات المنفذة والتى تم قيدها بالكشف ومراجعةها من قبل البنك على العنوان المدون فى صدر هذا الطلب عن طريق البريد بعوجب خطاب عادى يسلم الى شخص العميل او فى موطنه (ا) و ذلك دون ادنى مسؤوليه على البنك و/أو عن طريق ارسال كشف حساب الكترونى او اطلاع العميل على حسابه (ا) عبر الموقع الالكتروني للبنك و يحق للعميل الاعتراض على كشف الحساب بعوجب اخطار كتابى موجه منه إلى البنك مبينا فيه أوجه الاعتراض و ذلك خلال ثلاثةون يوما من تاريخ استلامه الكشف بالبريد أو استلامه الكشف الالكتروني أو من تاريخ دخوله و اطلاعه على حساباته (ا) عبر الموقع الالكتروني للبنك و فى حال عدم استلام البنك أى اعتراض من العميل خلال تلك الفترة المذكورة اعلاه يعتبر ذلك بمثابة اقرار من العميل وموافقه نهائية منه على صحة كافة محتوياته و بياناته و المعاملات المقيدة به.

8- يحتفظ العميل بحقه فى تقديم شكاوى بخصوص أى منتج أو خدمة يقدمها البنك والتعرف على جميع حقوقه، ويرجى الرجوع الى دليل حماية حقوق العملاء واستماراة الشكوى المتاحة على الموقع الالكتروني للبنك ولدى جميع فروعه للتعرف على آلية تقديم الشكوى ومتابعتها.